الكلام في أحاديث المهدي
في تضعيف ما ذكر وأسند في كتب أهل السنة
من أحاديث المهدي وبيان أنها متهالكة الأسانيد

إن من أعظم ما ينبغي الوقوف عليه هنا، ومخافته: هو من أولئك الرجال والمجاهيل والمتكلم فيهم والذين دُسُّوا وَدُسَّت مقالاتهم في أحاديث نبينا صلى الله عليه وسلم، والذين رووا عنهم المدلسون وغيرهم. فلا يأمن ولا يشك من كان متبحِّثاً في الأخبار ومتبحِّراً بها عالماً بعللها، من دخول مقالات ملفقة ليست من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم. لذلك اشتد نفير علماء الحديث ونكيرهم على من دَلَّس في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وأخفى من أخفى من الرجال ولم يصرح بأسمائهم، حتى قال من قال منهم: «لأن أزني أهون عليَّ من أن أدلِّس».

وقد زاد الطين بلَّة دخول رجالات الشيعة مع رجالات السنة والرواية عنهم. مما لا يجعل هناك أدنى شك من تلفيق روايات وأقوال لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإدخالها في جملة أحاديثه صلى الله عليه وسلم. وقد يُروى واحد منها ويكون أصله في الصحيح، ولكن ليس فيه أي دلالة لا من قريب ولا من بعيد على إثبات أمر ما أو شخص ما. كشخص المهدي وراياته السود المزعومة، ومن ذلك حديث الرجل الذي يخرج من المدينة لمكة فيبايع بين الركن والمقام. فهذا الحديث ليس فيه أي دلالة على شخص المهدي ولا وجوده ولا سيرته الوهمية.

وهذا البحث يتناول مثل هذا الموضوع، في عدم صحة أي حديث ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم يدل على إثبات المهدي وشخصه، ومن عنده حديث صحيح غير معلول في هذا الباب فليأتي به إن كان من الصادقين، فبيننا وبينه الدهر. والله المستعان.

وأبـدأ بقول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ٥٥﴾ (الأنعام).

فإذا علم المؤمن من وجود أعداء لهذا الدين قائمين عليه، ساعين لتحريفه. فلا يشك في أن كل ما جاء لهدم هذا الدين أو تعطيل شرائعه من تعطيل أمر الهجرة وإقامة الدين والجهاد في سبيل الله، والاعتصام والخلافة، وإثبات شخصيات وهمية لا حقيقة لها لهذا الغرض. أن هذا إنما تنصب مصالحه لدجاجلة قد هيؤوا أنفسهم لحكم العالم بالباطل، وقد فصَّل الله لنا الأمر وبيَّن لنا سبيل المجرمين الداعين إليه. وذلك أنهم لما علموا حفظ الله تعالى لكتابه حرفاً وكلماً، وما جاء في السنة جملة. جاؤوا ليدخلوا تعاليمهم ووصاياهم فيما شذ منها، فاعتمدها الكثير من غير تدقيق ولا تحقيق ولا نظر، ولا سبر، فجعلوها أصلاً يذودون عنه على من ناوأهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا يسلم حديث من هذه الأحاديث إلا وقد رُمي من رُمي من رواتها وطعن فيه فيما يوجب رد روايته وتضعيفها.

(والجـرح مقدَّم على التعديل) والجـرح هنا: هو الجـرح المفسَّر. وهذه القاعدة قد نص عليها علماء الحديث يأخذ ويعمل بها في هذا الباب. أبى من أبى، ورضي من رضي، لأن الذي يريد أن يثبت شيئاً من الوحي الإلهي بالظنون وعدم القطع باليقين. سيما إذا كان ذلك في أمور عظام يترتب عليها ما هو أعظم منها، فإنه لا بد في مثل هذا أن يعتمد مثل هذه القاعدة ويحتاط لهذا الدين ولا يدخل فيه ما ليس منه.

فالعبرة في صحة الحديث ليس بتعدد طرقه، ولكن العبرة بما توفرت فيه شروط الصحة.

فالحديث الضعيف لا يجبر بآخر مثله. هذا هو الأصل والمعمول به عند المتقدمين من جهابذة المحدثين والذي ينبغي المسير عليه والعمل به.

وإيراد هذه الروايات في كتب المتقدمين هو من باب ما نصّ عليه العلماء عن الضعفاء في قولهم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وربما ساق بعضهم الأسانيد الكثيرة. كالإمام أحمد، فيسوق في حديث أسانيد كثر، ثم يقول: ولا يصح في هذا الباب شيء. هذا هو الأصل الذي ينبغي التزامه هنا.

وبالنظر إلى الحكم على الحديث بالصحة. فإنه لا بد أن يكون مستكملاً لشروط صحته. فلا اعتبار لكثرة الطرق إذا لم يتوفر فيها شرط من شروط صحة الحديث.

وأضرب مثالاً على ذلك: أقول: لو أتى إنسان وصلى صلاة الظهر من غير أن يلتزم شرطاً من شروط صحة الصلاة. كالوضوء مثلاً. ثم نُبّه على ذلك فأعاد صلاة الظهر بوضوء ولكن أخل بشرط آخر. كاستقبال القبلة، فاستدبرها. فنبه على ذلك. فأعاد صلاة الظهر متوضأ ومستقبلاً للقبلة ولكن أخل بشرط ستر العورة فصلى عرياناً فنبه على ذلك. فأعاد صلاة الظهر ملتزماً ما تقدم ولكن أخل بشرط طهارة المكان أو الثياب. فنبه على ذلك، وهكذا في كل صلاة ظهر يتم إعادتها يخل فيها بشرط من شروط صحة الصلاة. فالسؤال هنا: هل يصح أن يأتي إنسان فيفتي في مثل هذا. فيقول: إنه بمجموع هذه الصلوات التي يقوي بعضها بعضاً لكثرتها ووفرتها. فإن صلاة الظهر لهذا المصلي ترتقي إلى درجة الصحة لتكون صحيحة؟!

فإذا كان هذ الحكم فاسد الاعتبار. ولا يلتفت إليه. فكيف بمن يريد أن يصحح روايات تعددت طرقها ولم تستكمل شروط صحتها!!

وبهذا يظهر لنا عمق فقه المحدثين الأوائل الذين ضبطوا هذه الأصول ولم يجعلوا لكثرة طرق الروايات اعتبار في التصحيح.

وبهذا الصدد وحكماً على ما تقدم من ذكر روايات المهدي فإننا في مقام

من يأتي بإسناد واحد صحيح ليس في رجاله من هو مطعونٌ ومتكلم به، والذي عنده إسناد في هذا الباب فليأتي به. فإن الحق يعرف بالآلة الحديثية.. وهي الحاكمة فيه.

وفي هذا المقام وهذا الفصل أذكر جملة مما جاء من الأخبار عن المهدي مع ذكر حال رواتها. وهو أجود ما اعتمد عليه المخالف في هذا الباب، وأضرب عن إيراد ما هو متفق على تضعيفه ولا يعول عليها حتى عند أصحابها.

الحديث الأول

روى أحمد في المسند من طريق عبدالرزاق عن جعفر عن المعلى بن زياد عن العلاء بن بشير، عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أبشركم بالمهدي يبعث في أمتي. فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً...» الحديث.

وفي الحديث العلاء بن بشير المزني البصري. قال عنه علي بن المديني: مجهول.

وفيه أيضاً جعفر، وهو جعفر بن سليمان الضبعي البصري. وقد رُمي بالتشيُّع، وفيه ضعف كما قال ابن سعد.

وقال عنه يحيى بن سعيد القطان: لا يكتب حديثه.

وقد روى عن جعفر هذا الحديث عبدالرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف المعروف. وقد رُمي كذلك بالتشيع كما سيأتي.

وقال أحمد بن أيوب بن الضرّيس الرازي: (سألت محمد بن أبي بكر المقدمي عن حديث لجعفر بن سليمان، فقيل: روى عنه عبدالرزاق، فقال: فقدت عبدالرزاق، ما أفسد جعفر غيره. يعني في التشيع)أهـ.

ولا يخفى أن العقيدة المهدوية من الأصول والثوابت التي قامت عليها عقائد الشيعة والرافضة. بل قد اعتبروا الجهل بها كفراً، وقد تكلم أهل العلم ونصوا على أن المبتدع إذا روى حديثاً فجاء بما يؤيِّد به بدعته، فإن روايته ترد ولا يكون لها أدنى اعتبار، وهذا ظاهر ولله الحمد لا يخفى، ولكن اللبس هنا وقع في الرواية عنهم. فقد ظن البعض أن الرواية عن المبتدع يعد قبول لروايته. وهذا باطل لا أصل له، لأن رواية المحدثين عن أهل البدع - إن كانوا بهذه الصورة - هو من باب الكتابة عنهم فقط، دون الاحتجاج، وهو ظاهر دائماً في كلامهم بقولهم عن الراوي: يكتب حديثه ولا يحتج به، وليس معنى الرواية عنهم هو الاحتجاج بهم، لذلك غلط من غلط في هذا الباب فراح ليجمع ما أمكن جمعه لنصر هذا المذهب بظنه أن الرواية عنهم تعد قبولاً لحديثهم.

فهل له أن يأتي بحديث واحد جاء به مبتدعاً بما يؤيِّد به بدعته فاحتج به أهل العلم؟! فليأتي به إن كان من الصادقين.

الحديث الثاني

ما رواه أحمد عن وكيع عن شريك عن علي بن زيد عن أبي قلابة عن ثوبان. عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قبل خراسان فأتوها فإن فيها خليفة الله المهدي**».

وفي الحديث علي بن زيد بن جدعان: وهو ضعيف بالاتفاق، ورُمي بالتشيّع. قال عنه ابن عدي (كان يغلي في التشيّع في جملة أهل البصرة) أهـ.

الحديث الثالث

ما رواه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن الفضل بن دكين عن فطر عن القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم:

«لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملأها عدلاً كما ملئت جوراً».

وفي الحديث فطر: وهو فطر بن خليفة الحناط الكوفي. وقد رُمي بالتشيّع.

وقال عنه الدارقطني: لا يحتج به.

وقال أبو بكر بن عياش: ما تركت الرواية عن فطر إلا لسوء مذهبه.

وذكره العقيلي في الضعفاء.

وذكره ابن عدي في الضعفاء - في الكامل - وقال: سئل أحمد بن حنبل عن فطر. فقال: فطر كان يغالي في التشيّع.

وقال الجوزجاني: زائغ غير ثقة.. ونقل عن جعفر الأحمر قال سمعت فطر بن خليفة يقول في مرضه: ما يسرني أن مكان كل شعرة في جسدي ملك يسبح الله لحبي أهل البيت.

وقال عنه أحمد بن يونس: تركته عمداً، وكان يتشيّع. وكنت أَمُرُّ به بالكناسة في أصحاب الطعام. وكان أعرج، فَأَمُرُّ وأدعه مثل الكلب.

الحديث الرابع

ما رواه أبو داود بقوله: وَحُدِّثت عن هارون بن المغيرة قال: أخبرنا عمرو بن أبي قيس عن شعيب بن خالد عن أبي إسحاق قال: قال علي ، ونظر إلى ابنه الحسن فقال: «إن ابني هذا سيد كما سماه النبي صلى الله عليه وسلم، وسيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيكم صلى الله عليه وسلم يُشبهه في الخُلق ولا يُشبهه في الخَلق، ثم ذكر قصة يملأ الأرض عدلاً».

وفي الحديث علل عدة:

العلة الأولى: عدم سماع أبو داود من هارون.

العلة الثانية: أن فيه هارون بن المغيرة بن حكيم. وهو من الشيعة كما قال أبو داود.

وفيه عمرو بن أبي قيس الكوفي: له أوهام. كما قال الذهبي. وفيه أبو إسحاق السبيعي: قال عنه ابن حجر: اختلط في آخره.

الحديث الخامس

ما رواه ابن ماجه عن عثمان بن أبي شيبة عن معاوية بن هشام عن علي بن صالح عن يزيد بن أبي زياد عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا، وإن أهل بيتي سيلقون بعدي بلاء وتشريداً وتطريداً. حتى يأتي قوم من قبل المشرق معهم رايات سود، فيسألون الخير، فلا يعطونه، فيقاتلون فيُنصرون، فيُعطون ما سألوا فلا يقبلونه حتى يدفعوها إلى رجل من أهل بيتي، فيملأها قسطاً كما ملؤوها جوراً. فمن أدرك ذلك منكم، فليأتهم ولو حبواً على الثلج».

وفي الحديث يزيد بن أبي زياد الكوفي. قال عنه محمد بن فضيل: كان من أئمة الشيعة الكبار.

وقال عنه يحيى بن معين: ضعيف الحديث. لا يحتج بحديثه.

وقال عنه أبو زرعة: ليِّن.

وقال عنه ابن حجر: ضعيف ، كبر فتغيّر، وكان شيعياً.

الحديث السادس

ما رواه ابن ماجه من طريق حرملة وإبراهيم بن سعيد عن عبدالغفار

بن داود الحراني عن ابن لهيعة عن عمرو بن جابر الحضرمي عن عبدالله بن الحرث الزبيدي عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يخرج ناس من المشرق فيوطؤون للمهدي» يعني سلطانه.

وقد انفرد بهذا الحديث ابن ماجة.

وفيه عمرو بن جابر الحضرمي الشيعي المخبول ضعيف العقل، وهو ضعيف بالاتفاق. قال عنه أبو الفتح الأزدي: كذاب.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال عنه ابن لهيعة ـ وهو الذي يروي عنه هنا: عمرو بن جابر هذا شيخ أحمق. وكان يجلس معنا فيبصر سحابة فيقول: هذا علي بن أبي طالب قد مر في السحاب.

وفيه أيضاً ابن لهيعة المتقدم. وهو عبدالله بن لهيعة الحضرمي. قال عنه يحيى بن معين: ضعيف لا يحتج به.

وقد احترقت كتبه. قال عنه يحيى بن سعيد القطان: قال لي بشير بن السري: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفاً. وقال ابن معين: هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها.

الحديث السابع

ما رواه ابن ماجه والترمذي عن نصر بن علي الجهضمي عن محمد بن مروان العقيلي، عن عمارة بن أبي حفصة عن زيد العمى، عن أبي صديق الناجي، عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يكون في أمتي المهدي. إن قصر، فسبع. وإلا فتسع. فتنعم فيه أمتي نعمة لم ينعموا مثلها قط. تؤتي أكلها. ولا تدخر منهم شيئاً. والمال يومئذ كدوس. فيقوم الرجل فيقول: يا مهدي أعطني. فيقول: خذ».

وفي الحديث زيد بن الحواري العمي. وهو ضعيف بالاتفاق.

قال عنه يحيى بن معين: ضعيف.

وقال عنه النسائي: ضعيف.

وقال أبو زرعة: ليس بقوي، واهي الحديث، ضعيف.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به.

الحديث الثامن

ما رواه ابن ماجه عن هدية بن عبدالوهاب عن سعد بن عبدالحميد بن جعفر، عن علي بن زياد اليمامي، عن عكرمة بن عمار، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «نحن، ولد عبدالمطلب، سادة أهل الجنة. أنا وحمزة وعليّ وجعفر، والحسن والحسين والمهدي».

وفي الحديث علي بن زياد اليمامي. قال فيه البخاري: منكر الحديث ليس بشيء.

وضعفه العقيلي في الضعفاء.

وقال عنه ابن حجر في التقريب: ضعيف.

الحديث التاسع

ما رواه أبو داود عن سهل بن تمام بن بزيع عن عمران القطان عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «المهدي منّي، أجلى الجبهة، أقنى الأنف: يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، ويملك سبع سنين».

وفي الحديث عمران القطان. وهو عمران بن داود أبو العوام القطان. قال عنه أبوداود: ضعيف.

وقال عنه النسائي: ضعيف.

وقال عنه يحيى بن سعيد القطان: ليس هو بشيء.

وقال عنه الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم.

وذكره العقيلي في الضعفاء. وكذا ابن عدي في الكامل.

وفيه أيضاً سهل بن تمام بن بزيع. قال عنه ابن حبان: يخطئ.

الحديث العاشر

ما رواه الترمذي وأبو داود عن عبيد بن أسباط بن محمد القرشي الكوفي عن أبيه عن سفيان الثوري عن عاصم بن بهدلة عن زر عن عبدالله، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي».

وفي الحديث عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أن ليس في الحديث أي دلالة لا من قريب ولا من بعيد على أمر المهدي. ولا اسمه. ولا شخصه. بل ولا حتى سيرته الوهمية.

الملاحظة الثانية: أنه مدار الحديث على عاصم بن بهدلة وهو أبو النجود الكوفي. صاحب القراءة المعروف.

وهو مضطرب الحديث. سيئ الحفظ للحديث، له أوهام كما وصفه ابن حجر في التقريب والذهبي مع كونه ثبت في القراءة. وإقامته في الكوفة: والكوفة مصدر التشيع قال عنه يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب.

وقال يحيى بن سعيد القطان وكذا ابن علية: ما وجدت رجلاً اسمه عاصم إلا وجدته رديء الحفظ.

وقال محمد بن سعد: كان كثير الخطأ في حديثه.

وقال ابن خراش: في حديثه نكرة.

وقال الدارقطني: في حفظه شيء.

وقال النسائي: عاصم ليس بحافظ.

وجاء في علل أحمد بن حنبل عن زهير بن حرب. وذكر حديث عاصم. فقال: مضطرب أعرض.

وذكره العقيلي في الضعفاء.

قلت: ولم يحتج به البخاري ولامسلم، وروى له مسلم حديثاً واحداً مقروناً مع ثقة. وهو حديث ليلة القدر.

قال الذهبي: خرج له الشيخان لكن مقروناً بغيره لا أصلاً وانفراداً.

وقال أيضاً في السير: وقال الدارقطني: في حفظه شيء يعني: للحديث لا للحروف، وما زال في كل وقت يكون العالم إماماً في فن مقصراً في فنون. وكذلك كان صاحبه حفص بن سليمان ثبتاً في القراءة، واهياً في الحديث، وكان الأعمش بخلافه كان ثبتاً في الحديث، ليناً في الحروف، فإن للأعمش قراءة منقولة في كتاب «المنهج» وغيره لا ترتقي إلى رتبة القراءات السبع، ولا إلى قراءة يعقوب وأبي جعفر.

الحديث الحادي عشر

ما رواه أبو داود عن أحمد بن إبراهيم عن عبدالله بن جعفر الرقي عن أبيه المليح الحسن بن عمر عن زياد بن بيان عن علي بن نفيل عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة».

وفي الحديث زياد بن بيان الرقي وعلي بن نفيل بن زراع. ذكرهم العقيلي في الضعفاء.

وقال البخاري: زياد بن بيان الرقي عن علي بن نفيل في إسناده نظر.

وذكرهم كذلك ابن عدي في الضعفاء، وأنكر حديثهم هذا البخاري. فيما نقله ابن عدي في كتابه الكامل في الضعفاء قال ابن عدي: عن زياد بن بيان عن علي بن نفيل عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة».

قال ابن عدي: والبخاري إنما أنكر من حديث زياد بن بيان هذا الحديث وهو معروف به.أهـ.

الحديث الثاني عشر

ما رواه ابن ماجه عن عثمان بن أبي شيبة، عن أبي داود الحفري. عن ياسين عن إبراهيم بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم: «المهدي منا، أهل البيت، يصلحه الله في ليلة».

وفي الحديث ياسين بن شيبان العجلي الكوفي. ذكره العقيلي في الضعفاء. وقال عنه البخاري: فيه نظر، ولا أعلم له حديثاً غير هذا.

وذكره أيضاً ابن عدي في الضعفاء. وقال: قال البخاري: ياسين العجلي عن إبراهيم بن محمد الحنفية فيه نظر.

وأيضاً فإن إبراهيم بن محمد الحنفية لم يوثقه أحد من أئمة الحديث المعتبرين.

الحديث الثالث عشر

ما رواه ابن ماجه عن محمد بن يحيى وأحمد بن يوسف عن عبدالرزاق عن سفيان الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم: «يقتل عند كنزكم ثلاثة. كلهم ابن

خليفة. ثم لا يصير إلا واحد منهم. ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق. فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم».

ثم ذكر شيئاً لا أحفظه. فقال: «فإذا رأيتموه فبايعوه ولو حبوا على الثلج. فإنه خليفة الله، المهدي».

وفي الحديث علل عدة في الإسناد والمتن:

العلة الأولى: انفراد ابن ماجه بهذا الحديث دون غيره من أصحاب السنن، وإعراضهم عن إخراج الحديث الذي اجتمع فيه نكارة السند والمتن جميعاً.

العلة الثانية: ما ذكر عن الإمام أحمد من تضعيفه لهذا الحديث، وكذا فعل الذهبي في الميزان، وحَكَمَ عليه ابن الجوزي بالوضع.

العلة الثالثة: قوله «ثم ذكر شيئاً لا أحفظه».

العلة الرابعة: ما جاء من المنكر في متن الحديث، مما يدل على أنه ليس من مشكاة النبوّة وهو قوله: «فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم» فأي مهدي هذا الذي ينكِّل بأهل الإسلام ويبيدهم ويقتلهم تلك القتلة التي لم يفعلها أحد إلا من هو موصوف بصفات المجرمين والمفسدين في الأرض وليس صفات المهديين.

العلة الخامسة: أن في الحديث عبدالرزاق بن همام الصنعاني. صاحب المصنف المعروف، وقد رُمي بالتشيّع، واختلط في آخره.

قال أبو عطمان الطيالسي: سمعت يحيى بن معين يقول: سمعتُ من عبدالرزاق كلاماً يوماً فاستدللت به على ما ذُكِرَ عنه من المذهب، فقلت له: إن أستاذيك الذين أخذت عنهم ثقات، كلهم أصحاب سنّة: معمر، ومالك بن أنس، وابن جريج، وسفيان الثوري، والأوزاعي، فعمّن أخذت هذا المذهب؟ فقال: قدم علينا جعفر بن سليمان الضبعي، فرأيته فاضلاً حسن الهدي، فأخذت هذا عنه.

وقال محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس الرازي: (سألت بن أبي بكر المقدّمي عن حديث لجعفر بن سليمان، فقلت: روى عنه عبدالرزاق؟ فقال: فقدت عبدالرزاق ما أفسد جعفراً غيره، يعني: في التشيّع)أهـ.

وقال عنه ابن حبان: كان ممن يخطئ إذا حدَّث من حفظه على تشيّع فيه.

وقال عنه النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره كتب عنه أحاديث مناكير.

وقال أحمد بن شبويه: قال هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقّن فلقّنه، وليس هو في كتبه، وقد أسندوا عنه أحاديث، ليست في كتبه، كان يلقنها بعدما عمي.أهـ.

قلت: وهذه علة ينبغي الوقوف عليها. وهو قوله: وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه.

وقال ابن عدي: حدّث بأحاديث في الفضائل لم يوافقه عليها أحد، ومثالب لغيرهم مناكير، ونسبوه إلى التشيّع.

وقال الذهبي في المغني: وبكل حال لعبدالرزاق أحاديث ينفرد بها قد أنكرت عليه من ذلك الزمان. حتى إن أبا حاتم قال: يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال أحمد بن حنبل: عمي في آخر عمره، وكان يلقن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعد المائتين لا شيء، وقال أيضاً: أتيته قبل المائتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع.

العلة السادسة: أن الذي حَدَّث بهذا الحديث عن عبدالرزاق هما: أحمد بن يوسف الأزدي ومحمد بن يحيى بن عبدالله النيسابوري، وقد ثبت أنهما قد

أخذا منه بعد الاختلاط. فلا عبرة بسماعهم هنا منه. وذلك أن البخاري قد احتج بأحمد بن يوسف، ولم يعتمد له أي رواية من طريق عبدالرزاق، وكذا فعل مسلم فلم يرو لأحمد بن يوسف ولا لمحمد بن يحيى من طريق عبدالرزاق. وقد روى لأحمد بن يوسف حديثاً واحداً فقط عن عبدالرزاق متابعة في الشواهد ولم يحتج به في الأصول. فدل على أنهما قد أخذا منه بعد الاختلاط.

فالسؤال هنا: إذا كان عبدالرزاق وأحمد بن يوسف من رجال البخاري ومسلم، وكذا محمد بن يحيى من رجال مسلم. فماذا نفسِّر إعراضهم عن الرواية عنهم إذا كان من طريق عبدالرزاق. إلا لكونهم قد سمعوا منه بعدما عمي واختلط.

العلة السابعة: أن الذين أخذوا الحديث عن عبدالرزاق من الثقات الأثبات الذين هم شيوخ البخاري. من أمثال: محمود بن غيلان المروزي، وإسحاق بن إبراهيم بن نصر، ويحيى بن موسى، وعبدالله بن محمد الجعفي. وغيرهم كثير لم يرو أحد منهم هذه الرواية المنكرة. مما يدل على ما تقدم.

العلة الثامنة: أن رواية عبدالرزاق هذه قد جاءت من طريق سفيان الثوري، وعبدالرزاق مقل جداً من الرواية عن سفيان، بل ليس له في البخاري إلا حديثاً واحداً من أصل ٣٥٣ حديثاً بالمكرر، وهذا يدل على أن الذين حملوا جل أحاديث سفيان. من أمثال: هشام بن يوسف، والأوزاعي، وعبدالرحمن بن مهدي، ووكيع بن جراح، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن يوسف، وقبيصة بن عقبة، والفضل بن دكين، وغيرهم وهم كثر. لم يأتوا بهذه النكارة عن سفيان، وهذا ما يسمى عند المتقدمين بالحديث المنكر ـ كما نص على ذلك الإمام أحمد في العلل ـ في أن التلميذ الواحد إذا انفرد عن باقي التلاميذ الحفاظ بحديث عن شيخ فإن هذا الانفراد يعد من منكرات الرواية والحديث.

خاصة إذا كان هذا التلميذ مقلاً من الرواية عن شيخه. فكيف وقد اجتمع فيه تلك الأمور الثلاث:

١ ـ الإقلال من الرواية.

٢ ـ والاختلاط في آخر العمر.

٣ ـ والإتيان بما ينصر المذهب من البدع المنكرة.

وقد تقدم ما قاله الذهبي في المغني: «وبكل حال لعبدالرزاق أحاديث ينفرد بها قد أنكرت عليه من ذلك الزمان. حتى إن أبا حاتم قال: يكتب حديثه ولا يحتج به».أهـ

وقال يحيى بن معين: كان هشام بن يوسف في حديث ابن جريج أثبت من عبدالرزاق، وكان يقرأ للكتب، وكان أعلم بحديث سفيان الثوري من عبدالرزاق. أهـ.

وقفة

وأقف هنا بعد ختام ذلك الفصل، وبعد النظر في أحاديث المهدي والكلام فيها. فأقول: نحن أمة عظيمة امتدحها الله تعالى بقوله ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۗ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١١٠﴾﴾ (آل عمران)

ولها تاريخ عظيم يشهد له الأول والآخر والمسلم والكافر. وكفى بالله شهيداً، وذلك لسرعة استجابتها لأمر الله.

فناداها الله تعالى بالاعتصام، فاعتصمت تحت راية إمام المسلمين.

وناداها بالهجرة. فهاجرت وناصر مناصروها مهاجريها.

وناداها بالجهاد. فجاهدت وسارعت بنصرة الدين، وأقامت دين الله وحكمه وعدله في الأرض، والتزمت أمر الله بعقد الخلافة والاستخلاف لمقصد إقامة هذا الدين العظيم وبيعة إمام المسلمين. فاجتمعت تحت راية جماعة المسلمين. ممتثلة في ذلك قول نبيها صلى الله عليه وسلم: «وأنا آمركم بخمس الله أمرني بهن: بالجماعة والسمع والطاعة والهجرة والجهاد في سبيل الله» رواه أحمد والترمذي.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إلزم جماعة المسلمين وإمامهم» متفق عليه.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الإمام جُنّة يقاتل من ورائه ويتقى به». متفق عليه.

فكيف لنا أن نترك ذلك العز الذي أعزنا الله به. ونتبع ما تتلوه الشياطين من وحي الباطل المنزَّل على كل أفاك أثيم من مجرمي اليهود وأكابر محرفيها،

ومن اقتفى أثرهم من أجناسهم وأشباههم من رافضي هذه الأمة ومرفوضها الذين ارتضوا هذا السبيل فعطلوا بسببه تلك الأوامر الربانية جميعها لحين خروج مضلهم اللعين. وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (المائدة: ٦٨)،

فادعت اليهود أن جميع هذه الأوامر الربانية منوطة بقائمهم ملك اليهود الدجال. فهو من سوف يسند إليه هذه الأمور. فعطلوا تلك الأوامر لحين خروج قائمهم، وكذا فعلت الرافضة.. فعطلت أوامر الله وإقامة دينه في الأرض لحين خروج قائمهم ودجّالهم ومضلهم، ولم يكتفوا بذلك بل سارعوا بكثرة الفساد والإفساد والطغيان والتكبر في الأرض بغير الحق. لكونهم يعتقدون أن ذلك من مقدمات خروجه. كل ذلك سببه تلك اللوثة الشيطانية التي أصابت من أصابت ولم يسلم منها حتى من ادعى الاستمساك بالسنة وتعاليمها من أصحاب الوهن الذين عجزت أنفسهم عن السعي لإقامة دين الله في الأرض والجهاد في سبيل الله. فراحوا ليجمعوا ما أمكن جمعه من الروايات المتهالكة في ذلك الشخص الموهوم المزعوم المعدوم ليجعلوها أصلاً يشفع لهم - وليس بشافع - في تعطيل أوامر الله ودينه في الأرض. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

نسأل الله لنا ولهم ولجميع المسلمين الهداية والسداد.

المصدر: البحث عن السعادة الأبدية - الرسالة العاشرة